دور وسائل الإعلام في تحقيق الانتخابات الديمقراطية
Media and Democratic Elections

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول: 2021/07/07 تاريخ النشر: 2022/01/02

أ. نـــوار سفـــير [1]*
جـــامعة 20 أوت 1955– سكيكدة (الجزائر)
مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
Email : Safirfm21@gmail.com

أ.د إسماعيل قـــيرة [2]
جـــامعة 20 أوت 1955– سكيكدة (الجزائر)
مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
Email : Guira52@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر الانتخابات الديمقراطية وعلاقتها بوسائل الإعلام من أكثر المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين في علوم الاعلام والاتصال، وعلم الاجتماع السياسي على نحو خاص، فكثيرا ما يرتبط الحديث عن الانتخابات الديمقراطية بالدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في هذا المجال، وتؤكد الدراسات على كون الأفراد داخل المجتمع يتعاملون مع الواقع الاجتماعي من خلال الصور والمعاني التي ترسخها وسائل الاعلام المختلفة في أذهانهم، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتبحث في طبيعة العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام وتحقيق الانتخابات الديمقراطية التي تعتبر جوهر العملية الانتخابية، وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل الاعلام تساهم بشكل كبير في توفير الظروف الضرورية لتحقيق الانتخابات الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الاعلام، الانتخابات الديمقراطية، الإرادة الشعبية، النظام السياسي، السلوك الانتخابي.

Abstract

Democratic elections and their relationship with the media are among the topics that receive great attention from researchers and specialists in media and communication sciences, and political sociology in particular. Talking about democratic elections is often linked to the role that the media play in this field, and studies confirm that individuals are Within society, they deal with the social reality through the images and meanings that the various media instill in their minds, and in this context this study comes to examine the nature of the relationship between the media and the achievement of democratic elections, which is the essence of the electoral process. Great in providing the necessary conditions to achieve democratic elections

***Keywords**: the media, democratic elections, the popular will, political system, electoral behavior.*

* المؤلف المرسل

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 15/ العدد 02 –السنة 2021 ص ص 251–274
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

المقدمة

إصلاح الدولة وتكريس مبادئ وقيم الديمقراطية كان ولا زال مطلبا شعبيا، تعرفه الدول نتيجة أسباب مختلفة، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، وكما تختلف مسبباته فإن نتائجه ومآلاته تتلف أيضا باختلاف الظروف المحيطة به، وما إن ترفع الشعوب مطالبها وشعاراتها المطالبة بالتغيير، حتى تقابلها الأنظمة السياسية القائمة بالإعلان عن جملة من السياسات والبرامج الإصلاحية للتغيير، لكن هذه الإصلاحات تختلف أهدافها بين تحقيق التغيير الحقيقي، وتحقيق المطالب الشعبية، أو الالتفاف على هذه المطالب وتمديد عمر النظام السياسي القائم، وذلك بحسب خصوصيات كل مجتمع، فخلال السنوات الممتدة ما بين 1980 و 2010 شهدت الكثير من دول العالم مثل: بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، النرويج، إيطاليا، بلجيكا، إضافة إلى العديد من دول أوربا الشرقية، عدة إصلاحات والتي جاءت نتيجة لأزمات سياسية، اجتماعية واقتصادية، وذلك جراء تبلور الوعي الاجتماعي والسياسي لهذه الشعوب (**بلحاج، 2011، ص: 150**)، ومن هنا تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته وسائل الإعلام في تجسيد المطالب الشعبية، وتحقيق التغيير المنشود، على اعتبار أن وسائل الاعلام كما يؤكد على ذلك الكثير من الباحثين تعتد الوسيلة الأساسية في بلورة الوعي الشعبي، نتيجة ما تقدمه من المعاني والتصورات حول الواقع المعيش، فالناس تتكون لديهم أفكارا، وتتشكل لديهم اتجاهات جراء ما يتعرض له الأفراد من مضامين إعلامية مختلفة، وانطلاقا من هذا التأثير الذي تمارسه وسائل الاعلام داخل المجتمع، وهنا يشير والتر ليبمان في كتابه الرأي العام 1922، إلى أن التفسيرات التي تقدمها الصحف مثلا عن الوقائع والأحداث تؤثر بشكل كبير في تفسيرات الناس لهذه الأحداث والوقائع (**روان، 2007، ص 36**) وسنركز خلال هذه الورقة البحثية على

الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام بصفتها السلطة الرابعة في تحقيق الانتخابات الديمقراطية.

أولا: تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الانتخابات الديمقراطية:

أ- مفهوم الانتخابات:

-لغة : الانتخاب لغة يعني الاختيار والانتقاء، ومصدره النُخب، وانتَخب الشيء انتزعه واختاره، والنُخبةُ المختار من كل شيء، والجمع نُخب، ويقال جاء في نُخب أصحابه أي في خيارهم، والنَخْبُ النزعُ والانتخاب (**البرزنجي 2015، ص : 81**).

-اصطلاحا : الانتخاب اصطلاحا هو عملية اختيار شخص أو عدة أشخاص من بين المرشحين لمركز وحيد أو ضمن هيئة وفقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب، وهو عملية قانونية سياسية وأخلاقية تبدأ من يوم الإعلان عن الانتخابات بصورة فعلية وتنتهي بإعلان النتائج النهائية والمصادقة عليها من طرف الجهات الرسمية (**البرزنجي، 2015، ص 81**). ويعني الانتخاب في الديمقراطيات التعددية تمكين الشعب من انتخاب ممثليه من بين مختلف المترشحين الذين يطلبون أصواته. (**Guy,2015 p 312**)

ويعرف (مُحَمَّد السويدي) الانتخاب بأنه: «اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب أو مناصب لا تشغل إلا بموافقة الناخبين، وإلى بعض المناصب التي تشغل بالانتخاب، ويكون الانتخاب فرديا إذا اقتصر حق الناخب على اختيار مرشح واحد، ويكون بالقائمة إذا كان له حق اختيار عدد من المرشحين" (**السويدي،1991، ص 176**)

كما يعرفها (ميشيل روش وفيليب ألثوف) بأنها عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقا

لثلاث تساؤلات: من الذي ينتخب؟ ينتخب من؟ كيف تتم عملية الانتخاب؟ (**الجوهري، 2001، ص 151**).

ب- مفهوم الديمقراطية: يعود أصل كلمة "الديمقراطية" إل الفكر الإغريقي القديم، وهي تتألف من مقطعين يونانيين «Démos» ومعناها "الشعب"، و «cratos» وتعني السلطة أو الحكومة، ومن هنا فالديمقراطية معناها سلطة الشعب أو حكم الشعب (**بن حمودة، 2014، ص 10**).

وتعني الديمقراطية اصطلاحا ذلك النظام السياسي الذي يعطي السيادة، أو السلطة للشعب أو لغالبيته العظمى، حيث يصبح الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها وممارسها بشكل فعلي. (**بن حمودة، 2014، ص 11**)

أما (جوزيف شومبيتر) فيعرف الديمقراطية بأنها:" مجموعة من الإجراءات والمؤسسات السياسية التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، عن طريق التنافس في انتخابات حرة (**ماضي، 2009، ص 32**)

و يعرف (ألان ثوران) الديمقراطية بالقول:"الديمقراطية قبل كل شيء تعني النظام السياسي الذي يمكن الفاعلين الاجتماعيين من أن ينتظموا ويتصرفوا بحرية، مبادئه الأساسية هي المبادئ التي تحكم وجود الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم، ولا وجود لفاعلين اجتماعيين إلا إذا تم توافق الوعي المبطن بالحقوق الفردية والجماعية، الاعتراف بتعددية المصالح والأفكار بالصراعات بين المهيمنين والمهيمن عليهم على الخصوص، وأخيرا مسؤولية كل فرد إزاء التوجهات الثقافية المشتركة، وهو الأمر الذي يترجم في نظام المؤسسات السياسية بثلاث مبادئ تتمثل في: الاعتراف بالحقوق الأساسية التي يتعين على السلطة أن تحترمها، التمثيلية الاجتماعية للحكام ولسياستهم والشعور بالمواطنية (**ثوران 2010، ص: 330**)، و" المواطنية" عند (ثوران) تعني أن المحكومين يختارون حكامهم، يشاركون في الديمقراطية ويحسون بأنهم مواطنين.

(ثوران **2010**، ص **330**)، ومما سبق يمكن تعريف الانتخابات الديمقراطية بأنها تلك الانتخابات التي تكون هدفا وليس أداة، أي أن تهدف السلطة القائمة إلى إجراء انتخابات حقيقية تتميز بالنزاهة والشفافية، أو ما يطلق عليه بالانتخابات الديمقراطية، التي تستوفي مجموعة من الشروط، والمعايير، كالحرية والشفافية، وتحقق جملة من المقاصد والأهداف، في مقدمتها تحقيق مبدأ الشعب هو السيد، وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.

2 –مفهوم الإعلام:

–لغة: تعني كلمة الاعلام في اللغة مشتقة من العلم، تقول العرب استعلَمه الخبر فأعلَمه إياه، يعني صار يعرف الخبر بعد أن طلب معرفته، ومن هنا فالإعلام لغة يعني نقل الخبر، وهو نفس المعنى الذي يطلقه العلماء على عملية الاعلام (**إحدادن، 2014، ص 5**)

–اصطلاحا: يرى عبد اللطيف حمزة بأن الإعلام هو:" تزويد الناس بالأخبار الصحفية والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة..." (**إحدادن، 2014، ص 5**)

ثانيا: وسائل الإعلام والانتخابات الديمقراطية

1 –وسائل الإعلام، الأنواع، الوظائف والعوامل المؤثرة في نجاح الخطاب الاعلامي :

1-1 –أنواع وسائل الإعلام: تشير وسائل الإعلام إلى مجموع الأدوات المستخدمة في إيصال الأخبار والمعلومات للمتلقي او الجمهور، وهي المكتوبة، المسموعة، المرئية والإلكترونية (**تيجاني، 2019، ص 17**). ويمكن تقسيم وسائل الإعلام على النحو التالي:

أ–وسائل الإعلام المطبوعة: وتتمثل في الجرائد والصحف بأنواعها المختلفة، وقد اختلف الباحثون في تحديد زمان و مكان ظهور الصحف، لكنهم يتفقون على اعتبار

ظهور المطبعة من أهم العوامل التي أدت إلى بروز الصحافة المكتوبة أو المطبوعة على النحو المعاصر، حيث أدى اكتشاف المطبعة في القرن الخامس العاشر، إلى ظهور الجرائد الدورية بشكل فظهرت الجرائد الأسبوعية، والتي ركزت في مضامينها على الصراعات السياسية و الدينية التي كانت منتشرة بشكل كبير في المجتمعات الغربية، ما جعل السلطة تفرض عليها الرقابة وتمارس عليها شتى أنواع التضييق. وقد كان أول ظهور للصحافة الأسبوعية بمدينة ستراسبورغ سنة 1609م، فيما يخص للجرائد اليومية فقد شهدت الانطلاقة الحقيقية في القرن الثامن عشر حيث ظهرت في إنجلترا جريدة «دايلي كورانث"، تلتها جريدة " بنسيلفانيا بيكاث" سنة 1776م بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم ظهرت في باريس جريدة " لي جورنال دي باريس" سنة 1777م ، مع بداية القرن التاسع عشر تضاعفت اليوميات، وبرزت معها مهنة جديدة، هي مهنة الصحفي كما بدأت تظهر القوانين والتشريعات المنظمة لهذه المهنة، ومن أهمها قانون "ليبل أكث" في إنجلترا سنة 1792، الذي منح للصحافيين بعض الضمانات، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عرفت الصحافة تطورا ملحوظا بفضل جملة من العوامل، كظهور وكالات الأنباء الاعتماد على الاشهار التجاري، واكتشاف وسائل طبع جديدة، حيث ساهمت هذه العوامل في تدشين عصرا جديدا للمعلومة وللديمقراطية على حد سواء، ولأول مرة أصبحت الأخبار والمستجدات اليومية العادية الهامة، الساخرة والمذهلة، تنشر وفق تقنية صناعية حديثة(**سردوك 2018، ص 04**).

ب–الإعلام المسموع (الإذاعة): يعتبر العالم الإيطالي (غوليلمو ماركوني) أول من اخترع جهاز الراديو حيث أرسل (ماركوني) سنة 1896 أول رسالة صوتية عبر الراديو على مسافة 12 كيلومتر، والتي شكلت بداية البث الإذاعي كما نجح في عملية ارسال واستقبال الإشارات الاشعاعية على مسافات طويلة، سنة 1901. وشكل ذلك إنجازا

كبيرا في تاريخ الاتصالات اللاسلكية، في السادس من نوفمبر،1917 بدأ البث الإذاعي في كافة مناطق العاصمة الروسية موسكو، مما جعل من الراديو وسيلة اعلام بارزة، ولامعة على حساب منافسيها في مجال نقل وبث الأخبار والأحداث، كونها تبث الأحداث فور وقوعها.(**Balle, 2016,p 19**)

ج–التلفزيون: ظهر أول استيديو في فرنسا سنة 1936، أين تم بث أول حصة بانتظام، تلتها حصة أخرى عبر قناة بي بي سي BBC في إنجلترا، في جوان 1949 ظهرت أول جريدة إخبارية تلفزيونية في فرنسا، وفي سنة 1975 NHK اليابانية تبث أولى الصور بتقنية) HD العالية الدقة)، وفي العام 1998 بداية التلفزيون العالي الدقة TVHDالرقمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتم العام 2000 إطلاق الشاشة المسطحة للتلفاز والذي يستخدم تكنولوجيا LCD او البلازما، تم إطلاق التلفزيون الرقمي الأرضي في فرنسا TNT العام 2005.

وقد تم إحصاء 24000 قناة تلفزيونية سنة 2010، والتي سيصل عددها بحسب التوقعات سنة 2020 إلى 40000 قناة.(**Balle,2016 , p 158**)

د– الصحافة الإلكترونية: ويطلق عليها أيضا تسميات مثل: صحافة المواطن، الاعلام الجديد، الاعلام التفاعلي، أو الاعلام الرقمي، وتعرف الصحافة الإلكترونية بأنها:" اعلام الفرد لا إعلام المؤسسات، فهو يعتمد على قدرة الفرد في أن يكون منتجا للمضامين الإعلامية، وأن يقوم بنشر ما لديه من أفكار، معلومات، آراء وثائق، صور وفيديوهات ...إلخ على الملايين من مستخدمي شبكة الويب"(**بلمولاي 2017، ص03**).

1-2-وظائف وسائل الإعلام: يمكن تلخيص أهم وظائف الإعلام فيما يلي:

أ-الوظيفة الإخبارية: تعد الوظيفة الإخبارية، أو نقل الأخبار من الوظائف الرئيسة التي تقوم بها وسائل الاعلام بل أن أكثر الوسائل الإعلامية شهرة وتأثيرا، هي تلك التي تتمكن مت تحقيق الأسبقية في تقديم المعلومة، حتى صار مصطلح الإخبارية مرتبط باسم القناة أو الوسيلة الإعلامية في حد ذاتها.

ب- الوظيفة السياسية: تعتبر وسائل الاعلام المختلفة من أبرز الآليات التي توظفها الحكومات، ومختلف المؤسسات السياسية بهدف تحقيق مختلف الأهداف السياسية مثل: التعبئة السياسية، ورفع نسب المشاركة السياسية وتزداد أهمية هذه الوسائل الاعلامية مع اقتراب المواعيد الانتخابية، حيث تسعى مختلف القوى السياسية إلى التأثير على سلوك الهيئة الناخبة وتوجيهه، وفي هذا السياق يؤكد(فيليب برو) أن الأنظمة السياسية كانت عرضة لتأثير عميق، عبر أربع موجات من الابتكارات في مجال الاتصال الجماهيري الأول متعلق بالصحافة المكتوبة منذ القرن(18) الثامن عشر في المملكة المتحدة، أمريكا، وفرنسا في بداية الثورة، ثم الإذاعة التي لعبت دورا أساسيا في مجال الدعاية السياسية منذ الثلاثينيات، ثلاثة عقود بعد ذلك يؤكد التلفزيون على هيمنته في هذا المجال، دون أن يلغي دور العنصرين السابقين، ومع بداية القرن (21) الواحد والعشرون الجرائد الإلكترونية والمدونات باعتبارها نظام اتصالي جماهيري أصبحت تؤثر بشكل متزايد على الحياة السياسية.(**Braud,2014, p 273**)

ج -الوظيفة الترفيهية: يحظى الجانب الترفيهي بأهمية كبيرة ضمن المحتوى الإعلامي لمختلف الوسائل الإعلامية حتى أن بعض القنوات الإعلامية يكاد يقتصر محتواها الإعلامي على المادة الترفيهية، وأصبحت هناك قنوات إعلامية يقتصر مضمونها على برامج الترفيه والتسلية.

د–الوظيفة التربوية والتعليمية: يلعب الاعلام بكافة اشكاله أهمية بالغة في تنمية العقول، تغذية الفكر، زرع القيم الاجتماعية، وترسيخ الذهنيات التي تتماشى ومتطلبات المجتمع أو الظرف، فوسائل الإعلام تعد مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثلها مثل: الأسرة، المدرسة ومختلف المؤسسات الدينية الأخرى، بل أن دورها في بعض الأحيان يتجاوز دور باقي المؤسسات من حيث التأثير على تكوين شخصية الفرد وسلوكياته، وفي هذا السياق فقد ظهرت العديد من القنوات التعليمية المتخصصة في مختلف المجالات العلمية، وخاصة عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي.

1-3-نظريات التأثير الإعلامي: وتتمثل بصفة عامة فيما يلي:

أ–نظرية حارس البوابة: وتعني حراسة البوابة السيطرة على مكان استراتيجي، في سلسلة الاتصال أين يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمرر من خلال بوابته، وكيف سيمرر ذلك، حتى يصل إلى الجمهور المستهدف يرجع الفضل في بلورة وتطوير هذه النظرية إلى عالم النفس الأمريكي، والنمساوي الأصل" (**كيرت ليوين** (.**Kurt Lewin**" والذي يرى بأن الرسالة الإعلامية تقطع عدة مراحل قبل وصولها إلى الجمهور المستهدف، حيث توجد عدة نقاط او بوابات تمر عبرها المادة الإعلامية قبل تمريرها للمتلقي، وعند كل بوابة يوجد فرد او مجموعة أفراد يتمتعون بسلطة القرار فيما إذا كانت هذه المادة الإعلامية ستمر أم لا، وهل ستمر كما هي أو يجب تعديلها (**الشميري 2010، ص63**)

ب– نظرية الرصاصة السحرية: وتعرف أيضا بنظرية الحقنة، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن علاقة الفرد بمضمون الوسيلة الإعلامية هي علاقة تأثر مباشر وتلقائي، فالمتلقي لمحتوى الوسيلة الإعلامية يتأثر خلال زمن قصير بهذا المحتوى، والرسائل

الإعلامية التي تبثها وسائل الاعلام تؤثر في الشخص المستقبل لها، كما لو أنه قد حقن بإبرة مخدرة، أو أطلقت عليه رصاصة في الرأس.

ج–نظرية التأثير التراكمي: ترى هذه النظرية بأن تأثير ما تعرضه وسائل الاعلام من مضامين إعلامية على الأفراد يحتاج إلى زمن طويل، ومن ثم فتأثير وسائل الاعلام على الجمهور هو نتاج عملية تراكمية وليس وليد اللحظة المباشرة التي تعقب بث الرسالة الإعلامية، فالإنسان حتى يغير نمط تفكيره وأسلوب حياته (طريقة تعامله مع البيئة المحيطة به) يكون جراء تعرضه المستمر لمصادر معلومات غير تلك التي ينشأ عليها، ولكن بالتدريج، وهو الأمر الذي تحققه وسائل الاعلام المختلفة.

هـ–نظرية تحديد الأولويات: تعرف هذه النظرية كذلك بنظرية الأجندة، وقد تم استعارة هذا الاسم من فكرة جدول الأعمال، الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات، فمثلما يوجد جدول أعمال لكل اجتماع أو جلسة عمل، تتم من خلاله ترتيب المواضيع، وتحديد الأولويات بحسب أهمية كل موضوع، فكذلك في وسائل الاعلام ترتب المواضيع وتعرض على الجمهور بحسب أهميتها، ففي نشرات الأخبار الاذاعية أو التلفزيونية يقوم الفريق العامل رفقة رئيس التحرير بترتيب المواضيع، التي ستبث بحسب أهميتها.

و–نظرية الاستخدامات والاشباع: على عكس النظريات السابقة فإن هذه النظرية تنظر إلى العلاقة القائمة بين الجمهور ووسائل الاعلام، بشكل مختلف، فوسائل الاعلام على اختلاف أنواعها بحسب أصحاب هذه النظرية ليست هي من تحدد نوع الرسائل الإعلامية التي يتلقاها الجمهور، بل على العكس من ذلك فإن استخدام الجمهور لتلك الرسائل بهدف اشباع رغباته هو الذي يتحكم بدرجة كبيرة في مضمون الرسائل الإعلامية، التي تعرضها وسائل الاعلام فكل متلقي يختار القناة الإعلامية،

والبرنامج الإعلامي الذي يرى بأنه يشبع حاجياته، ويحقق له رغباته، وعدم تضمن القناة الإعلامية أو الرسالة الإعلامية على المبتغى الذي يريده المتلقي تؤذي إلى نفوره منها والبحث عن مصادر إعلامية أخرى قد تحقق له يريده ويبحث عنه من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، الامر الذي يدفع بالقائم بالاتصال إلى مراعاة أذواق الجمهور واتجاهاته.

ز–نظرية تدفق المعلومات على مرحلتين: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاتصال الشخصي يلعب دورا مهما في تشكيل وتوجيه الرأي العام، إلى جانب وسائل الاعلام، وأن قادة الرأي يشكلون عنصرا مهما في عملية الاتصال الشخصي ويلعبون دور الوسيط بين الأفراد ووسائل الاعلام، وأطلقوا على عملية سريان المعلومات من وسائل الاعلام إلى الجماهير، عبر قادة الرأي اسم:" تدفق الاتصال على مرحلتين. حيث أنه خلال المرجلة الأولى بحسب هؤلاء الباحثين فإن ما تبثه وسائل الاعلام قد لا يؤثر كثيرا، بل قد لا يعرف أي اهتمام ومع استقبالنا لتلك المعلومات تنتهي المرحلة الأولى، لتبدأ بعدها المرحلة الثانية مع قادة الرأي الذين يمثلون الأشخاص البارزين داخل التجمعات الصغيرة في المجتمع، كجماعة الأصدقاء، الأقارب وزملاء المهنة، وكل من يمارس تأثير علينا جراء النفوذ المعنوي أو المادي، أو كليهما ما يجعلنا نقبل بتفسيره وقراءته أو تأويله للرسالة الإعلامية، فقادة الرأي ليسوا مجرد لاعب ماهر بالألفاظ والمصطلحات فقط، بل يلعب أيضا دور المنبه الانتقائي لبقية أفراد المجموعة (**إحدادن، 2014 ، ص 75**).

4-1 -العوامل المؤثرة في نجاح الخطاب الاعلامي:

إن قدرة وسائل الاعلام على التأثير في الأفراد، وتغيير سلوكياتهم واتجاهاتهم، وإحداث التغييرات داخل المجتمعات لا يرتبط بما تقدمه وسائل الاعلام من مضامين إعلامية فحسب، بل بتوفر مجموعة من العوامل والشروط المساعدة ذلك مثل:

أ-البيئة: تشمل كل الظروف والمعطيات المحيطة بمجال عمل وسائل الاعلام، سواء كانت قانونية، سياسية اجتماعية، أو اقتصادية، وهذه الظروف قد تكون مشجعة للعمل الإعلامي، من خلال ضمانها لحرية التعبير، وقد تكون معوقة للعمل الإعلامي من خلال الرقابة والتضييق على وسائل الاعلام، وفرض الرقابة المستمرة عليها .

ب-الوسيلة الإعلامية: وتشير إلى مجمل الظروف المرتبطة بالوسيلة الإعلامية في حد ذاتها والتي لها تأثير مباشر على فعالية الرسالة الإعلامية، مثل: طابع ملكيتها (خاصة، عمومية)، الخط الافتتاحي (هل هو موجه لخدمة مصالح الدولة، أم في خدمة مصالح الزمرة الحاكمة فقط، أو جماعات الضغط) .

ج- المحتوى: ويقصد به طبيعة ونوعية المضمون أو الرسائل الإعلامية الموجهة للجمهور، بغية تحقيق أهداف معينة. من خلال تحقق الاقناع الذي يعد شرطا أساسيا في تحقيق أهداف الرسالة الاتصالية والتأثير على الأفراد .

د- الجمهور: يعد الجمهور عاملا مهما في نجاح الرسالة الإعلامية وفعاليتها، فالأفراد المتلقين للرسالة الإعلامية يتفاوتون من حيث الخلفية الاجتماعية، الفكرية، والثقافية، ولذلك فإن ردود أفعال الجمهور إزاء المضامين الإعلامية تختلف باختلاف خصائص، ويشير مصطلح "الجمهور" المستهدف "الجمهور" في الحقل الإعلامي إلى الفئة المستهدفة من خلال الرسالة الإعلامية، يعرف (غوستاف لوبون) "الجمهور بالقول: "كلمة جمهور تعني في معناها العادي تجمعا لمجموعة غير محددة من الأفراد، أيا كانت

هويتهم القومية، أو مهمتهم، أو جنسهم، وأيا كانت المصادفة التي جمعتهم"(**لوبون، 2013، ص 53**)، وتعتبر المعرفة المسبقة بخصائص الجمهور المستقبل للرسالة الاتصالية عاملا أساسيا في تحقيق أهداف الرسالة الإعلامية، ذلك أن عدم معرفة صاحب الرسالة الإعلامية، بخصائص ومميزات الجمهور من شأنه أن يؤدي إلى فشل هذه الرسالة الإعلامية، بل قد تكون النتائج عكس أهداف القائم بالاتصال، وحتى تؤذي الرسالة الاعلامية الأهداف المنشودة، يجب أن يتوافق الخطاب الإعلامي مع حاجيات الجمهور وتطلعاته .

2- شروط وأهداف الانتخابات الديمقراطية:

إن تحقيق الديمقراطية التي تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه، أو الانتخابات الديمقراطية لا ترتبط بالانتخابات كظاهرة سياسية، بل بجوهر وطبيعة هذه العملية الانتخابية، أي أن الانتخابات قد تكون آلية لتحقيق الديمقراطية، من خلال تمكين الشعب من اختيار من يحكمه ويمثله في مختلف المؤسسات السياسية، كما قد تكون مجرد انتخابات شكلية أو مسرحية سياسية الهدف منها إضفاء الشرعية، والحفاظ على النظام القائم ، وتؤكد بعض الإحصاءات في هذا المجال أن ما يزيد عن المليار شخص في العالم، يتوجهون إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم، لاختيار من يحكم باسمهم في مختلف المؤسسات السياسية، لكن نصف دول العالم فقط هي من تشهد في الواقع انتخابات تنافسية ونزيهة الهدف منها تكريس مبدأ الشعب هو السيد، وتتميز الانتخابات الديمقراطية، بمجموعة من الشروط والأهداف نلخصها فيما يلي:

1-2 -شروط الديمقراطية: يرتبط تحقيق الانتخابات الديمقراطية بجملة من الشروط تتمثل بشكل خاص في:

-النظام الانتخابي: يعرف النظام الانتخابي بأنه مجموع القواعد والإجراءات المنظمة للأصوات المعبر عنها خلال انتخابات معينة وترجمتها إلى مقاعد (**Lancelot, 2003**, **p 250**)، حيث يعمل النظام الانتخابي على ترجمة الأصوات المدلى بها إلى مقاعد توزع على المرشحين، ويعد النظام الانتخابي المؤشر الحقيقي على صدق نوايا السلطة في إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية، لذلك نجد أن المعارضة في الدول غير الديمقراطية تطالب دوما بتغيير أو تعديل هذا النظام الانتخابي الذي من الضمانات الرئيسة لنزاهة العملية الانتخابية، لكن مهما كان مثاليا وعادلا فهو لا يستطيع لوحده ضمان انتخابات شفافة وديمقراطية. ما لم تكن هناك إدارة انتخابية نزيهة وحيادية.

-حياد الإدارة الانتخابية: تستدعي الانتخابات الديمقراطية تعيين إدارة مستقلة ونزيهة تتولى تسيير ومراقبة العملية الانتخابية عبر كافة أطوارها، حيث تسهر هده الأخيرة على التحضير، الإشراف، والمتابعة الدقيقة لمجريات العملية الانتخابية، وهي تعبر على مدى صدق نوايا النظام القائم في تكريس مبدأ التداول السلمي على الحكم.

- الكفاءة السياسية: ويقصد بها الأداء السياسي لمختلف المؤسسات السياسية سواء في السلطة أم في المعارضة حيث يرى الباحث الفرنسي (نونا ماير)، بأن الكفاءة السياسية تعد العامل المفتاح (**Mayer, 2014, p 38**) للمشاركة السياسية بشكل عام والمشاركة الانتخابية على نحو خاص .

-نزاهة الحملة الانتخابية: الحملة الانتخابية هي تلك العملية السياسية القانونية، المخططة والمنظمة طبقا للنظام الانتخابي المعمول به، يسوق من خلالها المترشحون برامجهم الانتخابية بغية إقناع الناخبين وفق الطرق القانونية .

-حرية الانتخاب: وتعني ضرورة احترام حقوق الناخبين في التصويت واختيار من يحكم باسمهم بكل حرية، ودونما تخويف، أو ضغوط أو أي قيود من شأنها تعطيل حريتهم في الإدلاء بأصواتهم.

-حرية واستقلالية وسائل الإعلام: يلعب الإعلام دورا كبيرا في ضمان نزاهة الانتخابات، فمن خلاله يتعرف المواطنون على المتنافسين في الانتخابات، وهي طرفا مهما في ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات. وفي هذا الصدد يقدم (روبرت دال) نموذجا يوضح من خلاله متطلبات ومعايير الانتخابات الديمقراطية، والمتمثل الشكل التالي:

شكل رقم (01): نموذج (روبرت دال) بخصوص الانتخابات الديمقراطية

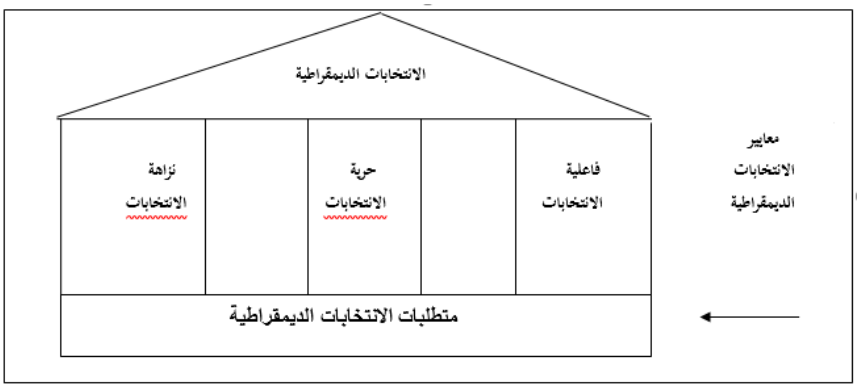

المرجع: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

2-2-أهداف الانتخابات الديمقراطية: إن جوهر نظام الحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية اتخاذ القرارات والفصل بين السلطات، إضافة إلى تمكين المواطنين من المشاركة

في اتخاذ القرارات السياسية، واتخاذ الخيارات الاستراتيجية وبشكل عام تلخيص أهداف الانتخابات الديمقراطية فيما يلي:

-تكريس مبدأ الشعب هو السيد: ويشير هذا المبدأ إلى كون الشعب هو مصدر كل السلطات ومن ثم يجب الرجوع إليه، والاستناد إلى رأيه في اتخاذ كل القرارات، وأنه هو من يمنح السلطة لمن يراه مناسبا، كما أنه له الحق في قبول أو رفض بعض السياسات والقرارات الهامة للبلد ورغم أن أغلب دساتير دول العالم تؤكد على هذا المبدأ، إلا أن الدول التي تشهد انتخابات ديمقراطية هي من تحترم وتطبق ذلك في أرض الواقع، من خلال احترام صوته الانتخابي واللجوء إلى الاستفتاءات قبل اتخاذ أي قرار مهم.

-تمكين المواطنين من اختيار من يحكمهم: رغم أن أغلب دول العالم تشهد انتخابات دورية إلا أن المواطنين فيها ليس لهم الحرية من اختيار من يحكمهم، حيث تكون الانتخابات مزورة، مما ينجم عنها نتائج غير تلك التي يريدها المواطنون، بل أن الكثير منها تكون معروفة سلفا، يحددها تزاوج المصالح بين قوى داخلية وخارجية، ووحدها الانتخابات الديمقراطية هي التي تسمح للمواطنين باختيار الأشخاص الذين يختارونهم، ويرغبون فيهم إلى الحكم .

-تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة: تعتبر الانتخابات الديمقراطية الآلية القانونية التي يتسلم، بموجبها الأفراد زمام السلطة، والحكم باسم الشعب لفترة زمنية محددة بموجب الدستور.

وبالمقابل يترك من خلالها أشخاص آخرون الحكم باسم الشعب، بطرق سلمية، فنتائج الصندوق الانتخابي هي الفيصل الذي يحسم أمر من يتولى السلطة لمدة زمنية محددة في دستور البلد المعني، مما يقطع الطريق أمام العنف واستعمال القوة لاستلام السلطة، أو رفض تسليمها للفائز من خلال الانتخابات الديمقراطية.

-بناء دولة القانون: ويعني ذلك أن المواطنين سواسية أمام القانون، وأنه لا أحد فوق القانون وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال الفصل بين السلطات، حيث لا تكون هناك أي ضغوطات أو حصانة لبعض الأشخاص، لأن ذلك يعزز صلاحيات السلطة القضائية، ويمكنها من تطبيق القانون بغض النظر عن المناصب والانتماءات السياسية أو العشائرية.

-محاسبة الحكام: تعد الانتخابات الديمقراطية وسيلة لمحاسبة الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فبالنسبة للمحاسبة المباشرة فتكون من خلال الصندوق الانتخابي، فالديمقراطية التمثيلية تقوم على بعض المبادئ أولها أن الحكام يعينون من خلال انتخابات ديمقراطية، ومنتظمة، لفترة زمنية محددة، تسمح للمواطنين بمحاسبتهم من خلال عدم التصويت لصالحهم خلال الانتخابات، ذلك أن السلوك الانتخابي كاختيار فردي يكون في الأساس مبني على مدى رضى المواطنين على آداء السلطة القائمة، ومدى الالتزام بالوعود المقطوعة خلال الحملة الانتخابية، وكما يؤكد (أنطوني داونز) فإن الخيار الانتخابي يقوم في الأساس على عملية حسابية بمعنى تكاليف الفرصةcout d'opportunité ، حيث أن الناخب ينتهج في اختياره الانتخابي نفس نوع العقلانية التي ينتهجها في اختياراته الاستهلاكية والاستثمارية، فهو يختار من بين المرشحين والأحزاب من يحقق له رغبات ومنافع أكثر، ويقول (داونز) في هذا السياق: "إن الايجابيات التي يأخذها الناخبون في الاعتبار عند أخدهم القرار هي مدى تدفق المنفعة الآتية من عمل الحكومة. والتي يستخدمها للفصل بين مجموع الاختيارات.(**dawns**, **2013**, **p36**) "

-منح الشرعية السياسية وتجديدها: رغم وجود اختلافات بين المفكرين في تحديد وضبط مفهوم الشرعية، وعدم وضوح ما مقدم من تعريفات في هذا الصدد إلا أن

هناك شبه اجماع بين الباحثين في هذا المجال على ربط الشرعية السياسية بالرضى والتأييد الشعبي لمن هم في السلطة، حيث يرى (ميشيل دوبري) بأن الحكام لكي يكونوا شرعيين يجب أن يستندوا إلى احتياطي من الشرعية، وأما بالنسبة ل (موريس دوفرجيه) فيكون شرعيا كل نظام سياسي يمتثل للاجماع الشعبي (**ناضوري، 2008، ص 352**).

أما " ماكس فيبر "Max Weber" فيذهب إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة(**بومدين، 2013، ص 149**)، فالدولة حسب ماكس فيبر تتمثل وعلى غرار كل التجمعات السياسية التي سبقتها عبر التاريخ في علاقة سيطرة الإنسان القائمة على وسيلة العنف الشرعي ولا يمكن للدولة أن تقوم إلا من خلال خضوع المسيطر عليهم للسلطة التي يطالب بها دوما المسيطرين وحول تساؤلاته إزاء شروط الخضوع، والمبررات الداخلية، والوسائل الخارجية التي ترتكز عليها هذه السيطرة ويرى فيبر أنه توجد ثلاثة أسس للشرعية: فهناك السلطة التقليدية الماضي الخالد، بمعنى سلطة الأعراف المقدسة بصلاحياتها العريقة وبالعادة المتجذرة في الإنسان والتي كانت ممارسة من قبل البطريرك أو السيد الإقطاعي(**فيبر 2009، ص 60**)

و تتسم هذه السلطة بالطابع التسلطي التحكمي، وينطوي هذا النموذج ثلاثة نماذج فرعية هي: النمط الأبوي ،ويسود في المجتمعات التقليدية البدائية، والنمط الرعوي القبلي العشائري، وأخيرا النمط الإقطاعي، وهو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا(**والي، 2008، ص 34**)، والسلطة الثانية عند فيبر هي السلطة القائمة على الكاريزما والتي تتميز بالإخلاص أو بالوفاء الشخصي لشخص ما لاتصافه بصفات خارقة ومذهلة والتي تجعل منه قائدا، مثلما هي الحال بالنسبة للرسل، القائد المنتخب في الحرب، أو زعيم حزب سياسي معين(**فيبر، 2009، ص 60**) وتأتي في الأخير

الشرعية العقلانية أو الدستورية وهي التي تقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية غير شخصية، فالسلطة والنظام السياسي في هذا النموذج يستمدان شرعيتهما من القواعد الدستورية والقانونية، ومصدر السلطات قائم أساسا في طبيعة النظام الشرعي ذاته .

-حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات: يعتبر مبدأ حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية من الحقوق الأساسية التي أكدت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالانتخابات، وفي هذا الشأن تنص المادة (22) على أنه لكل فرد حق تكوين الجمعيات مع أشخاص آخرين، بما في ذلك إنشاء النقابات، أو الانضمام إليها من أجل حماية مصالحه (**ثورين، 2010، ص: 332**).

ثالثا: وسائل الإعلام والانتخابات الديمقراطية:

يميز الباحثين بين الانفتاح السياسي، الانتقال الديمقراطي التحول الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي، هذا الأخير الذي يعتبر الهدف الحقيقي من وراء تنظيم الانتخابات، كما أن هذه المرحلة هي من تشهد عملية تكريس لمبادئ الديمقراطية، ذلك أن الانتقال الديمقراطي هو مجرد مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وهي من أخطر المراحل لكونها تأتي مباشرة بعد عملية الانفتاح السياسي، التي تلجأ إليها الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية تحت الظروف والضغوط الداخلية والخارجية، لكن هذا الانفتاح السياسي من خلال الإعلان عن بعض الحقوق السياسية عبر تعديلات دستورية معينة لا يعني بالضرورة تحقيق التحول الديمقراطي الذي تطالب به المعارضة السياسية، فالفئة المتضررة من الانتقال الديمقراطي، أو ما يعرفون بجماعات الريع، سيعتمدون على ما يعرف بالدولة العميقة لإفشال أي محاولة تهدف للقضاء على النظام القديم، وتحقيق الديمقراطية، من خلال قطع الطريق أمام انتقال ديمقراطي، ومن

ثم وإجهاض المشروع الديمقراطي في مهده، لذلك فهناك فرق بين الانتقال الديمقراطي الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، فالانفتاح السياسي هو المرحلة التي تسبق الانتقال الديمقراطي وهو نمو شعور واقعي لدى نظام حكم الفرد أو القلة بتآكل شرعيته التقليدية، الأمر الذي يدفعه إلى تقديم تنازلات سياسية معينة، من خلال الإعلان عن بعض الحقوق السياسية، والتي غالبا ما تظل مجرد شعارات لا تسمن ولا تغني الحياة السياسية، بقدر ما تميعها، حيث تبقى المطالب السياسية الحقيقية التي تشكل جوهر الديمقراطية، كوضع قانون انتخابي يضمن تحقيق انتخابات شفافة وديمقراطية خطا أحمرا، لذا تلجا السلطة القائمة إلى مختلف الحيل التي تمكنها من الالتفاف على مطالب الشعوب في تحقيق الديمقراطية، وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة، ومما لا شك فيه أن هذه المراحل المختلفة للديمقراطية بدءا من الانفتاح السياسي إلى الترسيخ الديمقراطي وإن تباينت مظاهرها وشعاراتها، فهي تشترك في شعار "الانتخابات الديمقراطية"، كغاية ووسيلة في آن واحد، فهي غاية كونها هدفا تتطلع إلى تحقيقه الشعوب بمختلف فئاتها، وهي وسيلة لأنها السبيل السياسي الذي يتحقق من خلاله المشروع الديمقراطي ككل، وليس مجرد آلية من آليات إضفاء الشرعية على النظام القائمة فمع عملية الانفتاح السياسي تتعالى الأصوات من مختلف الفاعلين السياسيين، والمجتمع المدني، المطابة بإحداث قطيعة مع النظام السياسي القديم، والتخلص من كل رموزه السياسية، العسكرية والمدنية، وهنا يأتي دور وسائل الإعلام في تبني هذه المطالب والكفاح من أجل تحقيقها، توفير الشروط الضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية، وخلال المرحلة الانتقالية تكون الانتخابات الديمقراطية هي المطلب الرئيس لجميع الأطراف السياسية أيضا، وبعد النجاح في الانتقال الديمقراطي، والمرور إلى مرحلة التحول الديمقراطي نجد أن شعار "الانتخابات

الديمقراطية" هي دوما الشعار المهيمن والمطلب الأساسي لجميع الفاعلين السياسيين، تليها المرحلة الصعبة والأخيرة من تحقيق المشروع الديمقراطي، من خلال الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

وجذير بالذكر أنه ورغم ما تشهده مسألة العلاقة بين وسائل الإعلام والانتخابات من نقاشات، وسجالات واسعة بين الباحثين والمختصين، إلا أن هناك إجماع بين الباحثين في هذا المجال على أن وسائل الاعلام كسلطة رابعة وباعتبارها طرفا فاعلا ضمن المجتمع المدني من جهة، ومفعلا لهذا المجتمع من جهة ثانية، فهي تؤثر إلى حد بعيد على سيرورة العملية الانتخابية بشكل خاص والحياة السياسية بشكل عام، مما يعني وجود علاقة بين الديمقراطية كطريقة حكم، ووسائل الإعلام كوسيلة تغيير سلمي لا غنى عنها، كونها المصدر الرئيس لتلقي المعلومات، وتشكيل المواقف والاتجاهات داخل المجتمعات، ومن هنا ترى النظرية الديمقراطية بأن وسائل الإعلام يجب أن تكون شريكا رئيسا في الرقابة على الانتخابات، وتعزيز الديمقراطية، وليس مجرد أداة في يد النظام السياسي القائم، وذلك انطلاقا من كون وسائل الاعلام هي السلطة الرابعة .

خاتمة :

إن تحقيق الديمقراطية عملية معقدة تتداخل فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما أن تنظيم الدول للانتخابات لا يعني بالضرورة وجود رغبة حقيقية لدى الأنظمة السياسية الحاكمة في تحقيق الديمقراطية، وتسليم السلطة لمن يختاره الشعب للحكم باسمه، والواقع مليء بالتجارب التي تؤكد على ذلك، ومن خلال ما تم التطرق إليه في المحاور السابقة لهذه الورقة البحثية يتضح جليا بأن لوسائل الإعلام على اختلاف أنواعها دورا مهما، في تحقيق الانتخابات الديمقراطية، التي تعد غاية ووسيلة في آن واحد، شريطة أن تكون هذه الوسائل الإعلامية نزيهة ذلك أن الإعلام النزيه وحده الذي من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في توفير الشروط الضرورية الكفيلة بجعل الانتخابات الوسيلة الشرعية في حكم الشعب، وتكريس مبدأ الشعب هو السيد، والتداول السلمي على السلطة بطرق سلمية، كما يمكن القول بأن العلاقة بين الانتخابات الديمقراطية ووسائل الاعلام هي علاقة تأثر وتأثير، فمن جهة تعد وسائل الإعلام شرطا ضروريا لتحقيق الانتخابات الديمقراطية، ومن جهة ثانية فهي تعتبر مظهر من مظاهر الانتخابات الديمقراطية، وعلى هذا الأساس فلا يمكن تصور انتخابات ديمقراطية في غياب إعلام قوي ونزيه، كما لا يمكن انتظار إعلام نزيه وقوي بين أحضان نظام شمولي يسعى جاهدا لإفشال المشروع الديمقراطي، والواقع المعيش يبين بأن الدول الديمقراطية هي تلك الدول التي بها حرية إعلامية حقيقية، ووسائل إعلام قوية هدفها خدمة الشعوب وتطوير المجتمعات، وليس خدمة الحكام، وإعطاء الشرعية للديكتاتوريات مثلما يحدث في دول افريقية كثيرة.

الإحالات والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ –الكتب

1. ماضي عبد الفتاح وآخرون (2009)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
2. ماكس فيبر (2009)، العالم والسياسة، ترجمة سبعون سعيد، الجزائر، دار القصبة.
3. بلحاج صالح (2011)، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر.
4. والي خميس حزام (2008)، إشكالية الشرعية، في الأنظمة السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. زهير إحدادن (2014)، مدحل لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
6. البرزنجي سرهنك حميد (2015)، الأنظمة الانتخابية والمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية دمشق.
7. الجوهري، عبد الهادي (2001)، دراسات في العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، ط02، الإسكندرية.
8. السويدي مُحَمَّد (1990)، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات.
9. بلقاسم بن روان (2007)، وسائل الإعلام والمجتمع، الجزائر، دار الخلدونية.
10. بومدين طاشمة (2013)، مدخل إلى علم السياسة، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.
11. ثورين ألان، ترجمة الطويل عبد السلام (2010)، نقد الحداثة، المغرب، افريقيا الشرق.
12. لوبون غوستاف (2013)، سيكولوجية الجماهير، بيروت، دار الساقي.

ب– المجلات والمنشورات

1– تيجاني باديس، مرزاقة سارة (2019)، أثر وسائل الإعلام على الهوية الثقافية لطلبة جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 04، عدد 02.

2 –ناصوري أحمد (2008)، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، عدد 02، دمشق.

3–سردوك علي (2019)، مدخل إلى وسائل الاعلام والاتصال، محاضرات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

4-بلمولاي بدرالدين(2017) دور الاعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية، عدد 29، جامعة ورقلة، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Philippe, Braud Sociologie Politique, Lextenso (2014) ,11°édition, France.
2-Anthony Dawns, Une théory économique de la démocracy (231), Ed de l'Université de Bruxelles, Belgique.
3-Francic, balle, Médias et Société, Ed 17 Lextenso, France, juin2016, Mayer.
4-Guy Hernnet, Bertrand Bade et autres, (2015) Dictionnaire de la science politique et des institutions politique, 8e édition, Armand colin, Paris, France.
5-Jean-Yves Dormagan, Daniel Mouchard (2015), Introduction à la Sociologie Politique, 4 e éd, Bibliothèque nationale, Paris, France.
6- -Nonna, Mayer (201) sociologie des comportement politiques, Armand Colin, Paris, France.

Les Revues

1-Lancelot, (2003) « les systèmes électoraux », Commission Européenne pour la démocratie par le droit.